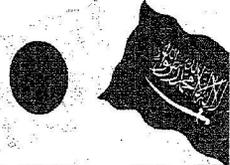


المصدر : الرياض
التاريخ : 03-04-2006
العدد : 13797
الصفحات : 5
المسلسل : 37

زيارة الملك عبدالله الأخيرة إلى طوكيو رسمت آفاق التعاون في الألفية الثالثة

العلاقات السعودية اليابانية.. ماضٍ راسخ ومستقبل مشرق



زيارة سمو ولي العهد إلى اليابان
طوكيو، طلعت وفا ، عادل الحميدان

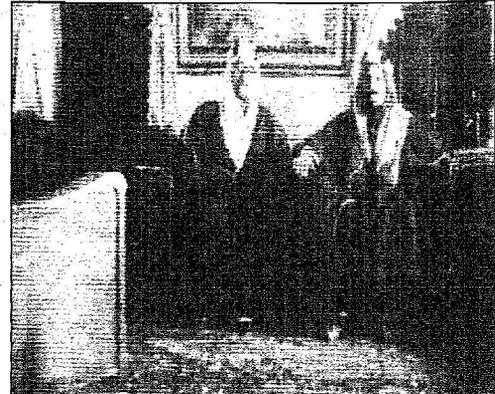
اليابان تحتل المركز الثاني في قائمة أهم الشركاء التجاريين للمملكة



الملك فيصل رحمه الله والامير طاهر الياباني الراحل في جولة في طوكيو عام ١٩٧١م



الملك سعود رحمه الله خلال استقباله رئيس شركة الزيت العربية للأبوابا ماشيتا في الرياض عام ١٩٧٧م



الملك فهد العزيز طيب الله ثراه مع أحد الحجاج اليابانيين خلال استقباله له بالرياض في ثلاثينات القرن الماضي

٦٤٤، ٦٣ مليون ريال حجم التبادل التجاري.. و٤٧ مشروعاً مشتركاً تعزز الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين

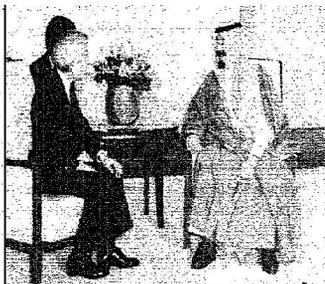
المصدر : الرياض

التاريخ : 03-04-2006 العدد : 13797

الصفحات : 5 المسلسل : 37



الأمير سلطان بنقي كعفة خلال إحدى المناسبات التي تكسمنتها زيارة سموه إلى اليابان عام ١٩٩٠م



خدم الحرمين وحديث مع امير مطور اليابان خلال زيارته الأخيرة إلى طوكيو عام ١٩٩٨م



الملك بهد رحمه الله خلال استقباله ولي العهد الياباني الأمير نوروييتو عام ١٩٩٤م



الأمير سلمان مع امير مطور واميراطورة اليابان خلال زيارة سموه إلى طوكيو عام ١٩٩٨م

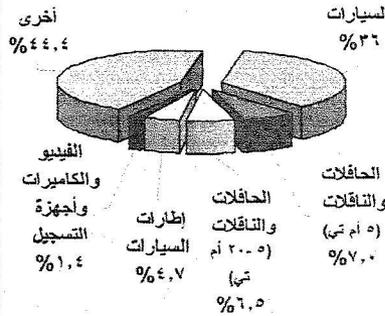


الامير نايف لدى زيارته المركز الاسلامي في اليابان عام ١٩٨٥م



الملك خالد رحمه الله في حديث مع الامراء نور أكييتو (عندما كان ولياً للعهد) عن الصقور خلال زيارة الأخير إلى المملكة عام ١٩٨١م

صادرات اليابان إلى المملكة (٢٠٠٤م)



تاريخ العلاقات السعودية اليابانية والتي شهدت العديد من الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين.

وتوطدت أواصر العلاقات بين الأسرة المالكة السعودية والعائلة الإمبراطورية اليابانية من خلال هذه الزيارات. فقد قام ولي عهد اليابان آنذاك الأمير أكيتو وولي العهد الأميرة ميشيكو، بزيارة للمملكة في العام ١٩٨١م.

و نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله حضر صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبد العزيز مراسم تنصيب الإمبراطور العام ١٩٩٠م، وفي العام ١٩٩٤م قام ولي وولي عهد في اليابان بزيارة إلى المملكة.

وفي العام ١٩٩٧م زار ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان في ذلك الوقت المملكة حيث شارك مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله في صياغة «الشراكة الشاملة

نحو القرن الحادي والعشرين»، وفي شهر أكتوبر من العام ١٩٩٨م، زار خادم الحرمين الشريفين

خلال نصف قرن من الزمان ترسخت العلاقات السعودية اليابانية القائمة في أساسها على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة في جميع المجالات.

ارتبطت المملكة مع اليابان ومنذ العام ١٩٥٥م بعلاقات دبلوماسية لم تتأثر أبداً بريح التغيير التي لازمت الكثير من العلاقات الثنائية بين الدول خلال النصف الثاني من القرن الماضي، واللائق أن العلاقات السعودية اليابانية لم تقتصر على التقامه السياسي والتعاون الاقتصادي بل شملت مجالات كثيرة في أفاق التعاون والصداقة.

واليابان كأحد صناعات الاقتصاد الدولي لم تغب يوماً عن خارطة الاهتمام السعودي وكذلك الحال بالنسبة لصانع القرار الياباني الذي لم يغفل أبداً المملكة ودورها كرقم مهم

في الخارطة الاقتصادية العالمية ومركز من مراكز القرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

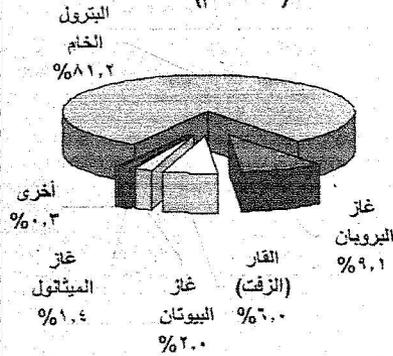
ويتطرق تاريخية سريعة إلى مسيرة العلاقات بين البلدين نجد أن الاتصالات الرسمية قد بدأت في العام ١٩٣٨م عندما زار السيد حافظ وهبة المبعوث السعودي لدى بريطانيا آنذاك بزيارة اليابان لحضور افتتاح مسجد طوكيو، وفي العام الذي تلاه استقبل المغفور له بادن الله الملك عبد العزيز في الرياض المبعوث الياباني لدى مصر خلال زيارته للمملكة.

ويعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتجديداً في العام ١٩٥٣م أرسلت الحكومة اليابانية أول وفودها الاقتصادية إلى المملكة ثم تسارعت المسيرة لتتوج بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ١٩٥٥م، ومرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بمحلة مهمة في العام ١٩٥٧م حيث منحت المملكة حق امتياز للتنقيب عن النفط لشركة يابانية وهي شركة الزيت العربية.

وفي العام ١٩٦٠م قام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام عندما كلن يشغل آنذاك منصب وزير المواصلات بزيارة إلى اليابان.

وتعمزت العلاقات الثنائية بعد ذلك بزيارة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله إلى طوكيو في العام ١٩٧١م لتدشن مرحلة أعم في

واردات اليابان من المملكة (٢٠٠٤م)



٤٩٢٣٥ مليون ريال في يبلغ حجم الواردات من اليابان ١٤٣١٩ مليون ريال في العام ٢٠٠٣م. وفي مجال المشروعات المشتركة يبلغ حجم المشروعات السعودية اليابانية المشتركة في المملكة ٤٧ مشروعاً منها ١٤ مشروعاً صناعياً، و (٣٣) مشروعاً غير صناعي برأس مال يبلغ ٢٢٦٥٤,٧٦ مليون ريال تمثل حصة الجانب السعودي ما نسبته ٤٧,٠٧% والجانب الياباني ٥٢,٥٠% والنسبة الباقية لمستثمرين آخرين بنسبة ٠,٤٣%.

وكان البلدان قد وقعا إتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني على العام ١٩٧٥م والتي تضمنت كذلك إنشاء اللجنة السعودية اليابانية المشتركة لمتابعة تنفيذ بنود الإتفاق بين البلدين.

وكانت الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما كان ولياً للعهد إلى اليابان من أهم المحطات في تاريخ العلاقات بين البلدين وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والتقني حيث تم التوقيع خلال الزيارة على إعلان مشترك بشأن التعاون بين المملكة واليابان لحقبة القرن الحادي والعشرين والذي تضمن العديد من المرتكزات والتي شملت تأكيد قيادتي البلدين والتزامهما ببذل أقصى مساعيهما لتنفيذ برنامج التعاون المشترك والتأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية والاتفاق على ضرورة تشجيع وقياسير التعاون في القطاع الخاص في البلدين إضافة إلى أهمية التعاون لتطوير علاقات التبادل التجاري والاستثماري في مجال النفط.

كما تم التوقيع على برنامج التعاون المشترك بين المملكة واليابان والذي يتضمن تشكيل أربعة فرق عمل وكذلك الإعلان المشترك للتعاون في حقل الشباب والرياضة والثقافة بين حكومتي المملكة واليابان كما تم تنظيم زيارة لوفد من رجال الأعمال السعوديين إلى اليابان بهدف التعريف بالمكانيات والقدرات التصديرية للمملكة وفرصة الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة فيها والحوافز والتسهيلات المتاحة في هذا الصدد وحثهم بقوة على زيادة وارداتهم من المملكة، وتمت إقامة معرض صنع في السعودية في طوكيو وأوساكا في العام ٢٠٠٠م، كما تم التوقيع في نفس العام على الإتفاق الثنائي لفتح الأسواق في مجال السلع والخدمات مع اليابان.

الملك عبد الله بن عبد العزيز اليابان. حينما كان ولياً للعهد. ووقع أجندة التعاون السعودي الياباني مع رئيس الوزراء كيزو أويوتشي، وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض قد زار اليابان في شهر ابريل من نفس العام.

وفي العام ٢٠٠١م زار وزير الخارجية الياباني يوشي كوفو المملكة وأعلن مبادراته في ثلاثة مجالات هي: تشجيع الحوار بين الحضارات مع العالم الإسلامي وتطوير مصادر المياه، والحوار السياسي الواسع المتعدد.

العلاقات الاقتصادية هذه العلاقات المميزة التي تربط بين المملكة واليابان ترجمت على أرض الواقع وخاصة في القطاع الاقتصادي حي تحل اليابان المركز الثاني في قائمة أهم الشركاء التجاريين

للمملكة حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين وفق آخر الإحصاءات ٦٣٦٤٤ مليون ريال تشمل الصادرات السعودية منها

المصدر : الرياض

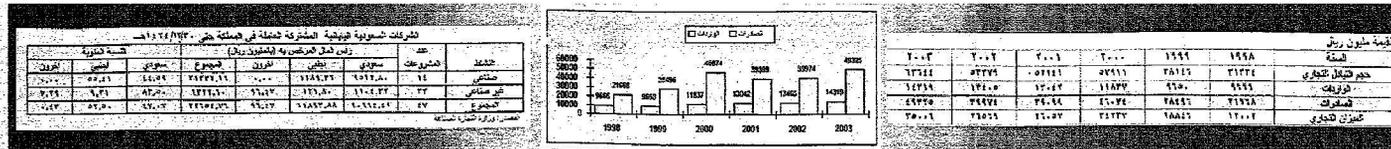
العدد : 13797

التاريخ : 03-04-2006

المسلسل : 37

الصفحات : 5

النسبة	المبلغ (مليون دولار)	الصادرات للمملكة	النسبة	المبلغ (مليون دولار)	الواردات من المملكة
36%	1220	السيارات (محرك سعة 1000 - 3000 سي سي)	81%	14990	البنترول الخام
7%	258	الحافلات والنقلات (5م تي)	9%	1688	غاز البروبان (مستخلص من البنترول)
7%	239	الحافلات والنقلات (5م تي - 20م تي)	6%	1107	القطار (الزفت)
5%	172	إطارات السيارات الخارجية والداخلية	2%	365	غاز النيوتان (المستخلص من البنترول)
1%	50	الفيديو وأجهزة التسجيل والكاميرات (الرقمية)	1%	252	غاز الميثانول
44%	163	أخرى	0.1%	53	أخرى
100%	3271	إجمالي الصادرات	100%	18460	إجمالي الواردات



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التجارة والصناعة.

جداول توضح حجم التبادل التجاري والمشروعات المشتركة بين المملكة واليابان